مداخلة السفير بومدين ماحي، الممثل الدائم للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى مكتب الأمم المتحدة بنيروبي
رئيس الوفد الجزائري المشارك في الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة

أصحاب الفخامة،
أصحاب المعالي،
معالي الوزيرة رئيسة الدورة السادسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة،
السيدة المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،
السيدات والسادة الحضور،

أود، في البداية، أن أجدد التهاني لكل من ساهم في تحضير وتنظيم الدورة الحالية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة. كما أود توجيه خالص الشكر للحكومة الكينية على كرم الضيافة وحسن الاستقبال.

السيدات والسادة،

تولي بلادي أشد الاهتمام للقضايا البيئية التي تعيق المسارات التنموية المنتهجة من قبل الدول. ووعيا منها بهذه التحديات لم تتوانى الجزائر عن اتخاذ جميع التدابير وتوفير كافة الوسائل لحماية المواطن من تداعيات التدهور البيئي.

في هذا الصدد، قام فخامة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، بتكريس حق المواطن في العيش في محيط صحي في الدستور الجزائري.

وضمن هذا المبدأ الدستوري، اعتمدت الجزائر جملة من السياسات القطاعية القائمة على مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية، من خلال استعمال عقلاني ومستدام، نذكر منها:

- اعتماد مخطط وطني للمناخ يشمل العديد من الأنشاطة في مجالي التخفيف والتكيف،
- بناء وتعزيز الأطر القانونية والمؤسساتية للتعامل الفعال مع التحديات البيئية،
- صياغة النموذج الطاقوي لما بعد 2030، الذي يعتمد على تطوير الطاقات المتجددة للوصول إلى قدرة إنتاجية قدرها 15 جيجاوات، بحلول 2035،
- تأهيل وتوسيع السد الأخضر، لمواجهة التصحر، برفع مساحة هذا الغطاء النباتي إلى 4,7 مليون هكتار،
- إنشاء آلية إفريقية للاستجابة للكوارث الطبيعية، كأداة لمواجهة التحديات الناجمة عنها،
- تحديث الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية الثانية للتنوع البيولوجي تماشيا مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي،
- واعتماد برنامج وطني لإدارة النفايات.

إضافة إلى هذه التدابير الوطنية تحرص السلطات الجزائرية العليا على الانخراط التام في جميع المسارات التفاوضية الخاصة بالقضايا البيئية الحالية.

السيدات والسادة،

في الوقت الذي تجتمع فيه أعلى هيأة للأمم المتحدة للبيئة بحضور رفيع المستوى لدراسة التهديدات البيئية على كوكبنا، نقف في صمت مريب شهودا على أبشع الجرائم في تاريخ البشرية التي يرتكبها الاحتلال الاسرائلي في قطاع غزة في حق المدنيين الفلسطنيين العزل وما لهذا من تداعيات كارثية على الأنظمة البيئية و على كل ما هو حي، غير مبال بالقوانين الدولية بما في ذلك تلك التي صدرت عن هيأتنا هذه .

ستواصل الجزائر تنديدها من خلال جميع منابر الأمم المتحدة بهذه الجرائم في حق الانسانية والمطالبة بوقفها.

شكرا لكم